

التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة ومع سائر المنظمات الحكومية الدولية

تقرير من المدير العام

١- تميّز تعاون منظمة الصحة العالمية (المنظمة) داخل منظومة الأمم المتحدة في العام الماضي بنهج جديد لعقد شراكات يتمشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فالمنظمة ملتزمة عالمياً بتوطيد العمل الاستراتيجي مع سائر المنظمات الحكومية الدولية من أجل تعزيز العمل المشترك وتحديد سبل جديدة لتوثيق التعاون المؤسسي. ويسترشد هذا النهج الاستراتيجي بهيمنة وجوب تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في تحقيق الأهداف الصحية من أهداف التنمية المستدامة بوجه عام، وفي ضمان عدم إغفال أي من فئات السكان على وجه أكثر تحديداً، وذلك بتعزيز تكامل العمل في سبيل تلبية الاحتياجات الصحية والإنمائية لأفقر الفئات وأضعفها.

٢- وتواصل المنظمة عملها كجزء من أفرقة الأمم المتحدة القطرية في إطار نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين ليُحقق هذا العمل المشترك أقصى تأثير ممكن على الحصائل الصحية فُطرياً. وستصوغ مجموعة الإصلاحات التي شرع الأمين العام للأمم المتحدة في تنفيذها في العام الماضي شكل هذا التعاون إلى حد كبير.

حفز انتهاج نهج جديد للعمل الاستراتيجي مع الجهات الشريكة

٣- يشكل الدخول في شراكات إحدى الوظائف الأساسية للمنظمة استناداً إلى ولايتها الدستورية. وتُلزم مسودة برنامج العمل العام الثالث عشر، ٢٠١٩-٢٠٢٣ المنظمة بتوسيع نطاق دورها القيادي على جميع المستويات ضمناً لكفاءة وفعالية استخدام قدرات العديد من الجهات الإنمائية الشريكة القائمة وإمكاناتها لمساعدة البلدان في بلوغ أهدافها الصحية والإنمائية.

٤- وتحفّز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ اتباع نهج نظامي متكامل يشمل جميع أهداف التنمية المستدامة وجميع القطاعات. ومن هذا المنطلق، ينطوي تحقيق الأهداف الصحية من أهداف التنمية المستدامة على الحاجة إلى قوة مشاركة القطاعات الأخرى غير قطاع الصحة، ودعم تنفيذ سياسات استجابة شاملة ومتعددة القطاعات، ومعالجة طائفة عريضة من محدّدات الصحة في القطاعات كافة. ومن ثم، يلزم المنظمة أن تعزز قدرتها هي على التأثير والدعوة إلى أخذ مجال الصحة في الاعتبار في جميع القطاعات، وتكثف كذلك عملها مع سائر الجهات الإنمائية الشريكة ضمناً لاتساق النهج المتبّع فيما يتعلق بالإسهام في الحصائل الصحية باتخاذ إجراءات على مستوى جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

٥- وقد عملت الأمانة تحت القيادة الجديدة على حفز انتهاج هذا النهج مع المنظمات الحكومية الدولية العاملة في القطاعات المنشئة لأهم محدّدات الصحة، بما في ذلك المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

٦- وأبرمت المنظمة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨) اتفاقاً بشأن إطار للتعاون، يولي الأولوية لاتخاذ إجراءات سريعة طويلة الأجل للحد من عبء المرض العالمي وخفض المخاطر البيئية على الصحة، التي يُقدَّر عدد الوفيات التي تُحدثها بنحو ١٢,٦ مليون وفاة سنوياً. وبموجب هذا الاتفاق، ستتعاون المنظمة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تعزيز أوجه التآزر بين الجهات المعنية صاحبة المصلحة وسيعملان على تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ إجراءات في المجالات المواضيعية المختارة، كتغير المناخ، والهواء، والمياه، والتنوع البيولوجي، ومقاومة مضادات الميكروبات، والنظم الغذائية، والمواد الكيميائية، والنفايات.

٧- وسيُنشأ إطار لشراكة استراتيجية بين مجموعة البنك الدولي والمنظمة يستهدف تحقيق المستوى الأمثل من التعاون الجاري بينهما وتعميقه، بالاستفادة من مواطن قوة المنظمتين المعترف بها ومزايا كل منهما. وفيما يتعلق بالهدف الشامل المتمثل في دعم البلدان في تحقيق التغطية الصحية الشاملة، يتمحور إطار الشراكة الاستراتيجية هذا حول مسارات متوازية من القيادة المشتركة والدعوة الرفيعة المستوى، بما يعزز دعم السياسات والاستراتيجيات والخطط وخارطات الطرق الوطنية الرامية إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة، ويُنشئ جدول أعمال مشترك لإدارة المعارف من شأنه، أيضاً، أن يحفّز اعتماد سياسات مُتعاضة على الصعيد العالمي.

٨- كما أبرمت المنظمة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ اتفاقاً بشأن إطار للتعاون يستند إلى توصيات الفريق العامل الرفيع المستوى المعني بالصحة وحقوق الإنسان، المُنشأ كمبادرة مشتركة بين المفوضية السامية لحقوق الإنسان والمدير العام. وقد عُرض إطار التعاون هذا على الدول الأعضاء خلال حدث جانبي عُقد على هامش جمعية الصحة العالمية السبعين. ويعترف هذا الإطار بالأغراض المشتركة بين المنظمتين وولائيهما المتعاضدين، متمثلةً في حماية الحق في الصحة وتعزيزه بوصفه حقاً لكل إنسان، فيحدد أنشطة معينة على جميع الصُعد تستهدف تعزيز احترام الحق في الصحة، وقدرة مختلف الجهات صاحبة المصلحة على الصعيد الوطني على أعمال القواعد والمعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان والصحة.

٩- وتواصل المنظمة جمع المنظمات المعنية على هدف تعزيز نهج الصحة العمومية في الاعتبار المتعلقة بالقضايا الأعم. فعلى سبيل المثال، تشارك المنظمة، في إطار نهج "الصحة الواحدة"، في اجتماعات تنفيذية سنوية عادية مع كل من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان بهدف حفز تنفيذ أنشطة متعددة القطاعات للتصدي للأخطار التي تهدد السلامة الغذائية، والمخاطر الناشئة عن الأمراض الحيوانية المصدر، والتهديدات الأخرى المحدقة بالصحة العمومية في ظروف اختلاط الإنسان بالحيوانات والنظم الإيكولوجية، وكذلك بهدف تقديم التوجيه بشأن كيفية الحد من هذه المخاطر. كما تواصل المنظمة تعاونها الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات من أجل تعزيز نهج الصحة العمومية في معالجة مشكلة المخدرات العالمية ومكافحتها. وقد اعترُف، أيضاً، في الآونة الأخيرة بأهمية هذا التعاون في كل من الوثيقة الختامية الصادرة عن دورة عام ٢٠١٦ الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مشكلة المخدرات العالمية^١ ومقرري جمعية الصحة الإجراءيين جص ع٦٩ (١٥)

١ United Nations Office on Drugs and Crime. Outcome document of the 2016 United Nations General Assembly special session on the world drug problem, New York, 19-12 April 2016: Our joint commitment to effectively addressing and countering the world drug problem. Vienna: United Nations Office at Vienna; 2016 (<https://www.unodc.org/documents/postungass2016/outcome/V1603301-E.pdf>, accessed 28 March 2018).

وجص ع ٧٠(١٨)، وكذلك في مذكرة التفاهم المبرمة بين المنظمة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مطلع عام ٢٠١٧.

١٠- وتُستحدث حالياً أدوات أخرى للتعاون ستستهدف تعزيز التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، على سبيل الذكر.

ضمان تحقيق التآزر بين خطة تحول المنظمة وإصلاحات الأمم المتحدة

١١- استجابةً للولايات المنشأة بقرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ الصادر بشأن الاستعراض الشامل الذي يُجرى كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (المعتمد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦)، شرع الأمين العام للأمم المتحدة في تنفيذ مجموعة شاملة من الإصلاحات بغية إعادة تنظيم أدوار منظمات منظومة الأمم المتحدة، وقدراتها، لتناسب مع حجم طموحات العالم العريضة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، من حيث سبل تقديم الدعم المتكامل إلى الدول الأعضاء.

١٢- وتُجرى هذه الإصلاحات في ثلاثة مسارات تشمل إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ومراجعة بُنية الأمم المتحدة للسلم والأمن، وإصلاح الإدارة الداخلية، الذي يشمل أيضاً بذل جهود من أجل تحقيق التكافؤ بين الجنسين، وتعزيز الإجراءات الرامية إلى إنهاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وإبرام اتفاق عالمي للأمم المتحدة لتنسيق مكافحة الإرهاب. وترتكز مسارات الإصلاح الثلاثة كلها على أعمال تستهدف تعزيز فعالية منظومة الأمم المتحدة واتساقها، وضمان زيادة شفافيتها ورفع مستوى كفاءتها وتعزيز المساءلة فيها.

١٣- وستعكس أهم آثار إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على التعاون مع المنظمة في جميع مسارات إصلاح المنظومة الثلاثة. ويوجز هذا الفرع من التقرير التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية^١.

١٤- وجاء تقرير الأمين العام الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ نتاجاً لعمليتين شاملتين على النحو التالي: تمثلت العملية الأولى في تكليف خبراء خارجيين بإجراء استعراضات لمنظومة الأمم المتحدة في عدة مجالات. وقد شاركت المنظمة في هذه العملية مشاركة نشطة بتقديم بيانات وتعليقات وإجراء مقابلات وغير ذلك من الإسهامات التي قُدمت على جميع مستويات المنظمة الثلاثة، سواء بشكل مباشر إلى الاستشاريين، أو غير مباشر عن طريق المناقشات والإسهامات المشتركة التي نُفذت في إطار آليات التنسيق الأساسية المشتركة بين الوكالات، وقد نُفذت أساساً في إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة، واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. ويعرض التقرير الأول الصادر عن الأمين العام في حزيران/يونيو ٢٠١٧ التوصيات المبدئية المستندة إلى هذه الأعمال التمهيدية. أما العملية الثانية، فكانت عقد مشاورات أولية في نيويورك مع الدول الأعضاء لتحسين التوصيات الأولية الواردة في التقرير الصادر في حزيران/يونيو.

١ الأمين العام للأمم المتحدة. إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: وعدنا بأن نكفل الكرامة والازدهار والسلام على كوكب ينعم بالصحة، الوثيقة E/2018/7 - A/72/684، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٢ الأمين العام للأمم المتحدة. إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: كفالة مستقبل أفضل للجميع، الوثيقة E/2018/3 - A/72/124، حزيران/يونيو ٢٠١٧.

١٥- وقد استرشدت عملية إعداد مسودة برنامج عمل المنظمة العام الثالث عشر للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣، وخطة تحول المنظمة، بتقرير الأمين العام الصادر في حزيران/يونيو بأكمله، الذي تضمنت فروعه بيان رؤية عملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وأساسها المنطقي، ونتائج استعراض وظائف وقدرات مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة ومواءمتها مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والتوصيات المبدئية المحددة لاتجاه التغييرات المنشودة. ومن ثم، تتواءم هاتان الوثيقتان اللتان ستوجهان أعمال المنظمة في السنوات المقبلة تواءماً بالغاً مع المبادئ الأساسية لعملية إصلاح الأمم المتحدة والغرض منها. وسيواصل صوغ التغييرات العملية داخل المنظمة على أساس ما تتفق عليه الدول الأعضاء من إجراءات، على النحو المبين أدناه بأمثلة.

(أ) *الاسترشاد بمبادئ أساسية مشتركة*: تركز مسودة برنامج العمل العام الثالث عشر، شأنها شأن عملية إصلاح الأمم المتحدة، على أهداف التنمية المستدامة وتستوحي مضمونها من الطموحات العريضة التي ضمنتها الدول الأعضاء خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتركز الأهداف والخطة كلتاهما على مبدأ الوقاية وتشجيعان على قوة المنظور الإقليمي.

(ب) *التركيز على البلدان*: تشكل مسودة برنامج العمل العام الثالث عشر إطار عمل يمكن كل بلد من اتباع نهج مختلفة لإحداث تأثير، بناءً على قدراته ومواطن الضعف التي يواجهها. وستلبي عملية استحداث إطار عمل جديد دعوة الأمين العام إلى تعزيز الوجود القطري "النسقي" المكيف بحسب واقع كل بلد.

(ج) *اتباع نهج متعدد الأطراف*: تجيء عملية التغيير المحولة للمنظمة، كما هو الحال في عملية إصلاح الأمم المتحدة، استجابةً لدعوة قوية من الدولة الأعضاء إلى أن تتكيف المنظمة مع عالم سريع التغير ومع التحديات التي يواجهها سكانه. ويشكل الاضطلاع بأعمال وعقد شراكات متعددة الأطراف مسألة لا بد منها لإحراز نتائج وتلافي المنافسة. ويحدد كل من مسودة برنامج العمل العام الثالث عشر وتقرير الأمين العام دور الأمم المتحدة الحاسم في دعم الدول الأعضاء في ضمان فعالية عمليات جمع البيانات اللازمة لصنع القرار وتحليلها والإبلاغ بها.

(د) *تعزيز التعاون*: إن مسودة برنامج العمل العام الثالث عشر تعترف بوجه خاص بأهمية توجيه انتباه هيئات الأمم المتحدة الرئيسية إلى القضايا الصحية من أجل حشد العمل السياسي، وكذلك بما لعملية إصلاح الأمم المتحدة من تأثير مُحفِّز لتعزيز فعالية عمل المنظمة على الصعيد القطري مع القطاعات الأخرى غير قطاع الصحة على معالجة محدّدات الصحة.

(هـ) *تحقيق الكفاءة أثناء إحراز النتائج*: تشجع مسودة برنامج العمل العام الثالث عشر على البحث النشط عن فرص عقد شراكات استراتيجية مع سائر منظمات منظومة الأمم المتحدة في مجالات الخدمات التنظيمية والإدارية الداعمة والميسرة لعمليات البرامج المتميزة عن الهيئات الأخرى.

١٦- وقد اقترح الأمين العام إحداث تغييرات في سبعة مجالات رئيسية، مصحوبة بـ ٣٨ توصية محددة باتخاذ إجراء. وتشمل هذه المجالات ما يلي: إعادة مواءمة الدعم الجماعي لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ (على النحو المحدد في الوثيقة الاستراتيجية على نطاق المنظومة)؛ إنشاء جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية؛ تنشيط نظام المنسقين المقيمين بما يضمن نزاهته واستقلاليته وتمكينه؛ تجديد النهج الإقليمي؛ تحسين التوجيه الاستراتيجي والرقابة والمساءلة بشأن النتائج على نطاق المنظومة؛ الأخذ بنهج عقد شراكات لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ يتبع على نطاق المنظومة؛ إبرام اتفاق تمويل جديد بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

١٧- ولن تُنفذ هذه التوصيات في الحال، بل ستُنفذ على مدى عدة سنوات، ذلك أن نطاقها النهائي وطرائقها التنفيذية موضّحان عن طريق ثلاث عمليات هي: (١) عرضها على الدول الأعضاء لتتظنر فيها وتتفاوض بشأنها؛ (٢) تنفيذها مباشرةً تحت ولاية الأمين العام الحالية؛ (٣) استحداث المزيد من السياسات والتوجيهات عن طريق هيئات من قبيل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، واللجان الإقليمية، فضلاً عن آليات التنسيق الإقليمي.

١٨- وبالنظر إلى أن الشكل النهائي للتغييرات المقترحة لن يُحدد إلا بعد قيام الدول الأعضاء بمناقشتها باستفاضة، ثم اعتماد الجمعية العامة إياها لاحقاً في عام ٢٠١٨، فسُتحدد آثارها الكاملة على المنظمة لاحقاً، وكذلك أي إجراءات تطلب جمعية الصحة والأمانة اتخاذها. وبما أن العديد من هذه التغييرات سيؤثر على تصريف شؤون الجهات الشريكة الأساسية للمنظمة، وإدارتها، وعلى علاقة المنظمة أيضاً بمنظومة الأمم المتحدة على جميع المستويات الثلاثة، فسُتبلّغ الأمانة جمعية الصحة بانتظام بنتائج المناقشات الجارية في الجمعية العامة وتلتمس التوجيه، حسب الاقتضاء، في الدورات المقبلة.

تعزيز الاتساق والكفاءة في إحراز النتائج على الصعيد القطري

١٩- تشارك المنظمة في الوقت الرهن مشاركة فعالة في تنفيذ أنشطة عالمياً وإقليمياً وقطرياً في إطار آليات التنسيق المشتركة بين الوكالات بمنظومة الأمم المتحدة من أجل زيادة تعزيز قدرة أفرقة الأمم المتحدة القطرية على تقديم الدعم المتكامل إلى الدولة الأعضاء على الصعيد القطري.

٢٠- وعلى الصعيد العالمي، فالمدير العام عضو في الهيئات الثلاث الجديدة أو المُعاد هيكلتها التي أنشأها الأمين العام للأمم المتحدة، ليدعم رؤية الأمين العام بشأن عملية إصلاح الأمم المتحدة. ويرد أدناه بيان هذه الهيئات.

(أ) المجموعة الأساسية في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية: ستجتمع كل ثلاثة أشهر على مستوى الرؤساء لتقدم التوجيه بشأن ما ينبغي اتخاذه من تدابير على الصعيد القطري لدعم عملية إصلاح الأمم المتحدة، وتتابع التقدم المُحرز في تنفيذها. وسيُراسم مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المُجدّدة نائب الأمين العام للأمم المتحدة، ليبرز ذلك وضوح التزام كبار مسؤولي منظومة الأمم المتحدة على أعلى المستويات بضمان تقديم توجيهات استراتيجية مباشرة إلى نظام المنسّقين المقيمين، وتعزيز حيّدة الرقابة على المنسّقين المقيمين وتعزيز مساعلتهم، بعيداً عن نظام "الجدار الناري" الفاشل الذي سبق أن أدارته المجموعة.

(ب) اللجنة التوجيهية المشتركة للنهوض بالتعاون الإنساني والإنمائي، العاملة على مستوى رؤساء كيانات الأمم المتحدة: سيرأسها أيضاً نائب الأمين العام، وسيدعمها كل من منسّق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتكمن مهمتها في ضمان التنسيق بين أنشطة الإغاثة الإنمائية وأنشطة الكيانات المعنية ببناء السلام في منظومة الأمم المتحدة، وزيادة تعزيز أوجه التآزر بينهما.

(ج) المجموعة الأساسية في لجنة الأمين العام التنفيذية: تتيح للمنظمة فرصة المشاركة وتقديم إسهامات عند مناقشة القضايا الوثيقة الصلة بأعمالها وولايتها.

٢١- وعلى الصعيد الإقليمي، تستخدم المكاتب الإقليمية للمنظمة صلاحية المنظمة للدعوة إلى اجتماعات، ودورها في وضع المعايير، وخياراتها السياساتية وتدخلاتها وخياراتها المُسندة كلها ببيانات قوية، لحشد التعاون المشترك مع الجهات الشريكة للأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، اشترك المكتب الإقليمي لأفريقيا مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا في تنظيم حدث دعوي رفيع المستوى يجمع وزراء الصحة والمالية بهدف تعزيز التفاهم بين هذين القطاعين والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن استدامة تمويل أعمال قطاع الصحة في الإقليم. وفي الوقت الراهن، يستفيد المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا من أعضاء الشراكة الصحية العالمية (H6) ^١ في حفز تعزيز أوجه التآزر بينهما وتنسيق نُهج فعالة، على الصعيد القطري. ويعقد المكتب الإقليمي لغرب المحيط الهادئ شراكات بين القطاعات تستهدف التغلب على المحددات التجارية للصحة في إطار عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية، والتوعية أثناء الاحتفال السنوي بأسبوع الأمم المتحدة العالمي للسلامة على الطرق.

٢٢- أما على الصعيد القطري، ففي الإقليم الأوروبي، عمل مكتب المنظمة القطري في أوكرانيا مع صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل تنفيذ منهجيات مبتكرة لإجراء تحقيقات سرية في وقائع وفيات الأمهات، استُحدثت بالتعاون مع وزارة الصحة الوطنية. وقد أفرّت عملية الاستعراض بالفعل وقُدّم التدريب داخل البلد وبدأت عملية جمع البيانات في جميع أقاليمه الإدارية الخمسة والعشرين. وقُطع أيضاً التزام رفيع المستوى بإنشاء لجنة وطنية للتحقيقات السرية في وقائع وفيات الأمهات. وبصربيا، ساعدت الشراكة مع الأمم المتحدة في تعبئة الموارد اللازمة لتقديم منحة لتعزيز تنسيق نظام الصحة العمومية فيما يتعلق بمعالجة قضية صحة اللاجئين والمهاجرين، وذلك بسبل منها إنشاء نظام للمعلومات الصحية عن المهاجرين، وتحسين مستوى النظافة الصحية في مخيمات العبور، وتقديم الإمدادات الأساسية إلى ١٦ مركزاً صحياً متضرراً.

٢٣- وفي إقليم شرق المتوسط، عمل مكتب المنظمة القطري في لبنان مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ووزارة الصحة من أجل تنفيذ برنامج لرعاية الصحة النفسية للاجئين، ببناء قدرات أكثر من ٢٠٠٠ عامل صحي في مجال الصحة النفسية وإتاحة إجراء استشارات صحية نفسية للاجئين السوريين في عام ٢٠١٧ بلغ متوسط عددها الشهري ٣٥٠٠ استشارة.

٢٤- وفي الإقليم الأفريقي، عمل مكتب المنظمة القطري في بوركينا فاسو في إطار فريق الأمم المتحدة القطري من أجل تحديد الاحتياجات واستحداث وتقديم البرامج التدريبية اللازمة للعاملين الصحيين لتعزيز قدرتهم على إدارة مضاعفات التوليد الخطيرة والتعامل مع اعتلالات الأطفال. وبغينيا، حُشد فريق الأمم المتحدة القطري ليشترك في اللجنة المنظمة لمؤتمر لقاحات الإيبولا من أجل غينيا والعالم (الذي عُقد في أيار/ مايو ٢٠١٧ في كوناكري). واستحثّ المؤتمر رئيس غينيا على قطع التزام، فدعا إلى إنشاء مؤسسات دون إقليمية لتعزيز أنشطة الترصد والتأهب والاستجابة الآتية للأوبئة وغيرها من الطوارئ المعقدة وأنشطة الكشف عنها.

الإجراء المطلوب من جمعية الصحة

٢٥- جمعية الصحة مدعوة إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير.

= = =

١ تضم الشراكة الصحية العالمية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الأيدز، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الصحة العالمية، ومجموعة البنك الدولي.